بتاريخ: 6-4-2020 **العدد: 7**

رأي في أزمة

الاقتصاد غير الرسمي

مقدمة عامة

بينما يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس الكورونا (COVID-19) غير المسبوقة في تاريخه الحديث، تبقى خصوصية تأثر كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات وسرعة التعافي منها.

في ضوء هذه الخصوصية في التأثر وضرورة دراسته قطاعيا لمواجهته بشكل صحيح على مستوى الدول، يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، في مبادرة منه، بإصدار مجموعة تقارير "رأي في أزمة"، والتي تهدف إلى تحليل تداعيات الأزمة على مصر بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية وعلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتأتي هذه المبادرة من منطلق الإيمان بأن المرحلة الحرجة الحالية

تتطلب توجيه جهود الدولة لتحقيق هدفين رئيسيين وهما: توفير الحياة الكريمة للمواطن المصري خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي، والحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل خاصة المحلية ومساعدتها على تجاوز الأزمة والاستعداد للانطلاق السريع مع التراجع التدريجي لحدة الأزمة وتعافي الاقتصاد العالمي تدريجيا.

وتقوم منهجية التقارير على تحليل صدمات العرض والطلب المرتبطة بدورة الأزمة (crisis cycle) في مراحلها المختلفة. ونظرا لعدم وجود بيانات تفصيلية عن درجة تأثر كل قطاع، يقوم التحليل القطاعي للمركز على افتراضات منطقية ترتبط بطبيعة القطاع ودرجة تأثره بأزمات عنيفة سابقة - أقل حدة من الأزمة الحالية بالتأكيد، ومختلفة في طبيعتها - ولكنها تمثل نقطة بداية للاجتهاد العلمي المطلوب في هذه المرحلة وعلى وجه السرعة.

وتجتهد التقارير للتوصل إلى تصور تفصيلي عن حجم وتوجه التأثر في كل قطاع حاليا وحتى انتهاء الأزمة، بحيث يتم بقدر الإمكان اقتراح حلول سريعة مطلوبة لتقليل الآثار السلبية بشكل متوازن ومتكامل الأبعاد تستكمل الجهود الجادة التي تبذلها الدولة في هذا الشأن، فضلا عن طرح حلول أخرى على المدى الأطول تخص أوجه الضعف المؤسسي الموجود بالفعل والذي كشفته الأزمة بوضوح وحان الوقت لإصلاحه جذريا بما يحسن من الجهود التنموية في مرحلة ما بعد الأزمة.

“The pandemic will strengthen the state and reinforce nationalism. Governments of all types will adopt emergency measures to manage the crisis, and many will be loath to relinquish these new powers when the crisis is over.”

Stephan M. Walt
Professor of International Affairs
at Harvard University

"إن جائحة فيروس كورونا سوف تعمل على تعزيز دور الدولة وفكرة القومية؛ فكل الحكومات بكافة أنواعها سوف تتبنى تدابير طارئة لإدارة الأزمة، والكثير منها سوف يتردد في التخلي عن هذه السلطات الجديدة بعد انتهائها."

ستيفان م. والت
استاذ العلاقات الدولية
بجامعة هارفارد

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

لطالما لعب القطاع غير الرسمي دورا جوهريا في الاقتصاد المصري، لاسيما في أوقات الأزمات. إلا أن ذلك الدور لم يكن يوما محل اتفاق بين الأكاديميين وذوي التخصص، فمنهم من يرى فيه منظومة اقتصادية ينبع منها شبكة حماية اجتماعية تتكون بشكل تلقائي لتوفر مصدرا للدخل ومجالا للدعم في الأوقات التي ينحسر فيها دور الدولة ويتراجع فيها نشاط القطاع الرسمي. ومنهم من لا يراه سوى كتلة ضخمة من الموارد التي لم تطلها يد الضرائب بعد، ناهيك عن ارتباطه الوثيق بمعظم الآفات التي تفشت في بنية المجتمع المصري على مدار العقود الأخيرة كالعمل في أماكن غير آمنة، والعشوائيات، وعمالة الأطفال والتسرب من التعليم وغيرها.

وبناء عليه، فإن فهم تداعيات أزمة كورونا الحالية على العاملين بالاقتصاد غير الرسمي في مصر أفرادا كانوا أم شركات يتطلب بداية فهم علمي منضبط لطبيعة هذا القطاع وديناميكياته وما حل به من تغيرات جوهرية خلال العقود الأخيرة، بالإضافة إلى كيفية استجابته وتفاعله مع الأزمات الاقتصادية التي مرت بها مصر سابقا، وأخيرا تداعيات ذلك كله على دور القطاع في الأزمة الحالية.

حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر (مقارنة بالدول الأخرى، وكذلك تطوره عبر الزمن)

- بداية وبشكل عام، يعد حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، يتضح ذلك من الشكل رقم 1 حيث تنخفض نسبة العاملين بالاقتصاد غير الرسمي بشكل جوهري كلما ارتفع مستوى المعيشة مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- يعمل بالاقتصاد غير الرسمي حوالي 50 بالمائة من العمالة غير الزراعية في مصر، و63 بالمائة من إجمالي المشتغلين في جميع القطاعات بما فيهم الزراعة[1] ويساهمون بما يوازي 30 – 40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.[2]
- تعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بدول مجاورة ومنافسة كتونس والأردن وتركيا، وكذلك مقارنة بدول متقدمة كبريطانيا والسويد حيث سجل العاملون بالقطاع غير الرسمي في هذه الدول 59

[1] ILO. 2018. "Women and men in the informal economy: A statistical picture", Third edition

[2] Medina, L. and F. Schneider. 2018. Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? IMF Working Paper 18/17.

و44 و34 و13.6 و8.2 بالمائة من إجمالي المشتغلين على التوالي كما يتضح من الشكل رقم 2.

- إلا أن القطاع غير الرسمي لم يكن دوما بهذا الحجم الكبير في مصر، ولكنه نما بشدة خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات وتحديدا الخصخصة، وكذلك عقب الأزمة المالية العالمية 2008 وما تلاها من ثورة 25 يناير 2011 وصولا إلى ثورة30 يونيو كما يتضح من الشكلين 3 و4.

الشكل رقم 1. العلاقة العكسية بين حجم العمالة غير الرسمية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولة

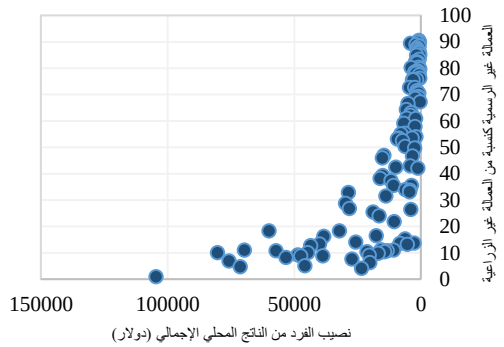

الشكل رقم 2. العمالة غير الرسمية كنسبة من إجمالي المشتغلين في مصر، 2018

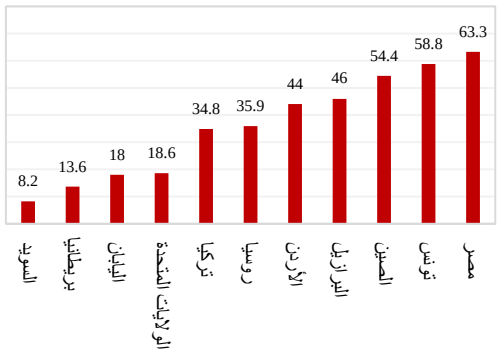

المصادر: منظمة العمل الدولية، 2018؛ البنك الدولي، 2018.

الشكل رقم 3. حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (1980 - 2012)

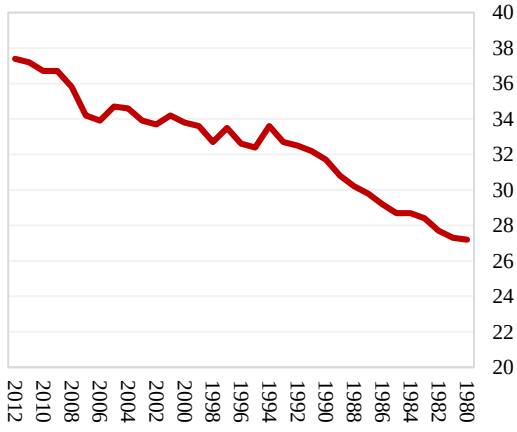

المصدر: الشيمي، 2015.[3]

الشكل رقم 4. تطور العمالة غير الرسمية في مصر (كنسبة من العمالة غير الزراعية)

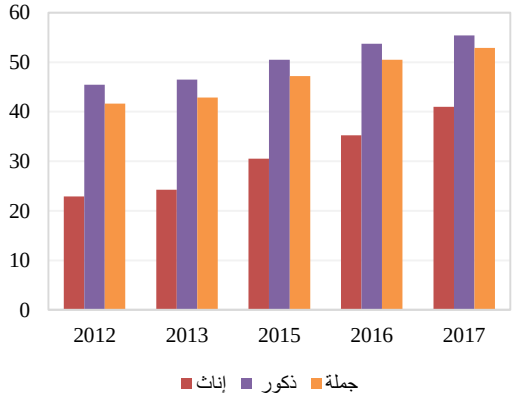

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2019.[4]

[3] Elshamy, M. H. 2015. Measuring the Informal Economy in Egypt. International Journal of Business Management and Economic Research(IJBMER), Vol 6(2), 2015, 137-142

[4] World Bank. 2019. World Development Indicators.

القطاع غير الرسمي في مصر: أنواعه، أسبابه، وسماته.

يميز الجدول التالي بين ثلاثة أنواع رئيسية من اللارسمية: وهي العمالة، المنشآت، والمعاملات غير الرسمية موضحا سمات كل منها وكذلك أسباب ارتفاع حجمه.

النوع	السمات	أسباب اللارسمية
العمالة غير الرسمية	▪ يعمل 60.4% من العمالة غير الرسمية في القطاع غير الرسمي، بينما يعمل البقية 39.6% في القطاع الرسمي تحت ترتيبات غير رسمية أي دون عقود أو تأمينات كما يتضح من الشكل رقم 5. ▪ بالنسبة للتوزيع المهني للعاملين بالقطاع غير الرسمي، فإن 41.2% منهم موظفين لدى الغير، و18.8% منهم أصحاب أعمال، و20.5% يعملون لحسابهم الخاص، و19.5% منهم يساهمون في أعمال	▪ عجز الاقتصاد عن توليد عدد كاف من فرص العمل الرسمية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل الذين ارتفع تدفقهم بشكل كبير منذ التسعينيات.[5] وذلك بسبب تحيز السياسة الصناعية المصرية لكثافة رأس المال لا للعمالة منذ الثمانينيات. ▪ عدم إلغاء قرار 1962 بالتزام الدولة بالتعيين في القطاع الحكومي والعام، وارتباط معظم المزايا والخدمات الرسمية بالخلفية الحكومية. وهو ما يجعل حوالي 81.6% من العاطلين في مصر في انتظار الوظيفة الحكومية،[6] وفي ظل محدودية البدائل الرسمية أثناء فترة الانتظار

[5] ارتفعت نسبة السكان في سن العمل (15–64 عاما) من 54.6% في 1990 إلى 62.6% في 2010.

[6] Dimova, R., S. Elder and K. Stephen. 2016. Labor market transition of young women and men in the middle east and north Africa. ILO, work4youth, publication series No. 44.

	أسرية كما يتضح من الشكل رقم 6. ▪ أما بالنسبة للتوزيع القطاعي، فتأتي الزراعة في المرتبة الأولى حيث يعمل بها 44.8% من إجمالي العمالة غير الرسمية في مصر، ثم الصناعة (24.6%) يتركزون بشكل أساسي في الورش الصغيرة كالحدادة والنجارة ومصانع الأغذية الصغيرة وكذلك مصانع إعادة التدوير كالبلاستيك، ثم الخدمات (30.6%) ويتركزون في قطاع التشييد والبناء وتجارة التجزئة والمطاعم بشكل أساسي كما يتضح من الشكل رقم 7.	فإنهم غالبا ما يضطرون إلى القبول بوظيفة غير رسمية.[87] ▪ ضعف الحراك الاجتماعي الإيجابي في مصر، وهو ما يدفع الغالبية العظمى من الشباب إلى السعي نحو تحقيق تطلعاتهم من خلال العمل غير الرسمي. ▪ ضعف مستويات المعيشة يجعل الأسر تدفع بأبنائها مبكرا لسوق العمل، وهو ما يعني عدم وجود أي فرصة للحصول على وظيفة رسمية في المستقبل.[9]

[7] Assaad. R. 2007. labor supply, employment and unemployment in the Egyptian economy, 1988-2006. ERF, Working Paper 0701

[8] 75% من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل بين 2000 و 2005 أُجبروا على العمل بشكل غير رسمي لعدم وجود بديل رسمي.

[9] Assad, R and C. Krafft. 2016. labor market dynamics and youth unemployment in the middle east and north Africa: evidence from Egypt, Jordan and Tunisia. ERF, Working Paper 993.

	▪ أما عن التوزيع النوعي، فيوضح الشكلين 6 و7 تركز النساء في الأعمال المنزلية دون أجر وفي الزراعة، وتنخفض نسبة صاحبات الأعمال بشكل واضح مقارنة بالرجال. ▪ تفتقد العمالة غير الرسمية للتأمينات صحية كانت أو اجتماعية والإجازات مدفوعة الأجر، وهو ما يجعلهم شديدي الهشاشة لأي صدمات غير متوقعة.	
المشروعات غير الرسمية	▪ تشكل المشروعات غير الرسمية حوالي 90% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، وتتسم هذه المشروعات بالهشاشة الشديدة بسبب عدم قدرتها على الوصول للتمويل	▪ تعاني الشركات الرسمية القائمة بالفعل من العديد من المشاكل المرتبطة بجمود بيئة الأعمال في مصر، وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة وارتفاع معدلات الضرائب وغيرها من المشكلات. وهو ما يدفع معظم الشركات الناشئة إلى بدء العمل بشكل غير

	والأرض والتكنولوجيا والمعرفة الفنية المطلوبة. ▪ وما يثبت ذلك أن البنك الدولي قدر أن 20 بالمائة فقط من المشروعات الصغيرة التي تم إنشاؤها في مصر في 2006 استطاعت أن تستمر حتى 2012. [10]	رسمي من البداية لتجنب المرور بنفس المشاكل والمعوقات مرة أخرى. ▪ ومن ثم يعتبر ضعف المنظومة الرسمية هو السبب الرئيسي وراء الزيادة الضخمة في الشركات غير الرسمية.
المعاملات غير الرسمية	▪ تتخذ هذه المعاملات أشكالا متعددة، بداية من اعتماد الشركات الرسمية على خدمات ومنتجات المشروعات غير الرسمية، ومرورا بقيام شركات رسمية بالتوظيف بشكل غير رسمي لتخفيض التكاليف، ووصولا إلى قيام شركات غير رسمية بالتصدير للخارج بشكل غير	▪ يلجأ العديد من الشركات إلى المعاملات غير الرسمية للتمتع بقدر أكبر من المرونة والحرية من ناحية وتجنب البيروقراطية الحكومية المقيدة والرسوم والضرائب الباهظة من ناحية أخري. ▪ بالإضافة لذلك، أفاد 45.8% من الشركات الرسمية في مصر، بأن المنافسة مع شركات غير رسمية هي أحد أهم القيود التي تواجههم، وأنها تضطرهم إلى اللجوء لممارسات غير رسمية لخفض

[10] World Bank. 2014. Arab Republic of Egypt More Jobs, Better Jobs: A Priority for Egypt. Report No. 88447-EG

	مباشر من خلال شركات رسمية أخرى.	التكاليف وتعزيز التنافسية.[11] وهو ما يعني تنافس الشركات على خفض التكاليف لا جودة المنتج، مما يؤثر سلبا على تنافسية الاقتصاد ورفاهة المجتمع ككل.

بالإضافة لما سبق، يتسم القطاع غير الرسمي بسرعة تعافيه من الأزمات بشكل عام والأزمة الحالية بشكل خاص للأسباب التالية:

- ارتباط القطاع الوثيق بسلاسل الإمداد الصينية والتي غالبا ما ستتعافى قبل باقي اقتصادات العالم.
- تمتع القطاع غير الرسمي بالديناميكية والمرونة والقدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق وإعادة التشغيل بسرعة أكبر من القطاع الرسمي، نظرا لأنه غير مكبل بأي قيود بيروقراطية.
- ارتباطه بالاحتياجات الأساسية والمباشرة للمواطنين خاصة محدودي الدخل.

[11] The World Bank. 2016. "Enterprise Surveys - Egypt"

الشكل رقم 5. توزيع العمالة غير الرسمية داخل القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

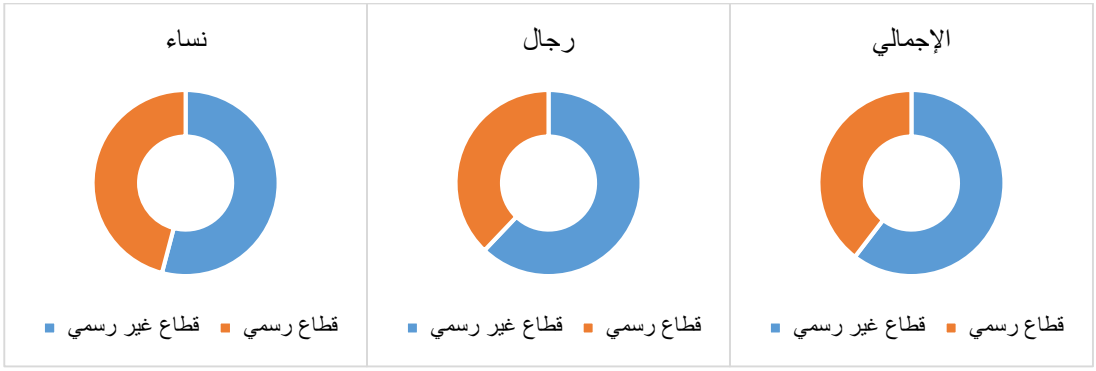

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2018.

الشكل رقم 6. التوزيع المهني للعاملين بالقطاع غير الرسمي

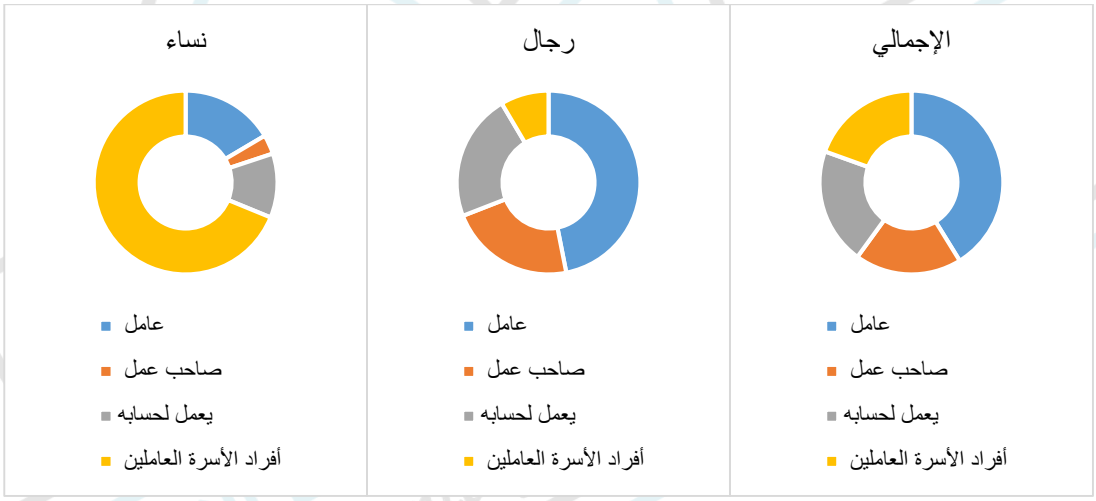

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2018.

الشكل رقم 7. التوزيع القطاعي للعمالة غير الرسمية

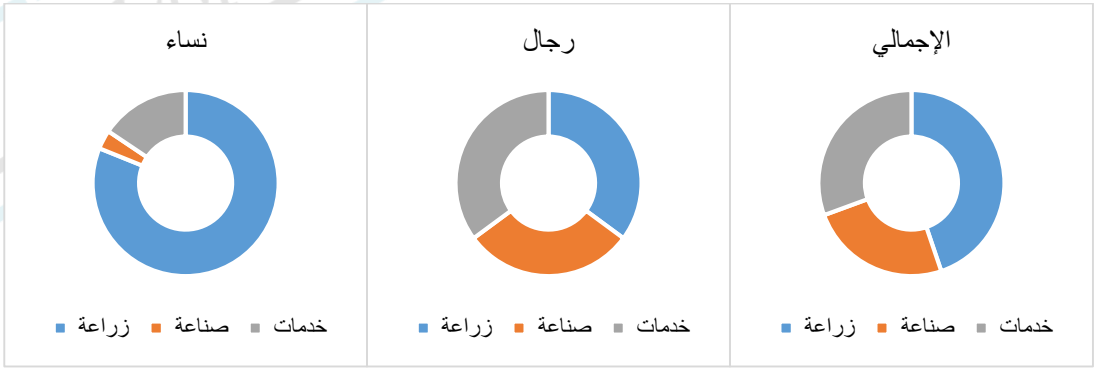

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2018.

تأثير الأزمات السابقة على العاملين بالقطاع غير الرسمي في مصر

- قام القطاع غير الرسمي بدور جوهري أثناء الأزمة المالية العالمية وكذلك أثناء ثورة يناير؛ حيث امتص حوالي 1.6 مليون عامل جديد خلال الأزمتين، وتحديدا في الفترة من 2008 – 2011،[12] معوضا بذلك ضعف قدرة الحكومة والقطاع الخاص الرسمي على التشغيل.
- ومع ذلك فقد أدى غياب أي تغطية تأمينية إلى تدهور أوضاع العاملين بالاقتصاد غير الرسمي أثناء الأزمتين، واضطروا إلى اتخاذ مخاطر أكبر والعمل لفترات أطول لتحقيق عوائد ضعيفة لا تكفي احتياجاتهم، بالإضافة إلى تعرضهم لمنافسة داخلية عنيفة بسبب تدفق المزيد من العمالة للاقتصاد غير الرسمي في أوقات تتسم بتراجع الطلب وهو ما أدى إلى تراجع دخولهم بشكل جوهري.[13]
- أدت كلتا الأزمتين إلى انخفاض الاستقرار الوظيفي في القطاع غير الرسمي، وهو ما يعني انتقال العمالة غير الرسمية من أعمال منتظمة إلى أعمال أخرى غير منتظمة.[14] وبالتالي حرمانهم من دخل ثابت، وهو ما جعلهم أكثر هشاشة وفقرا.[15] وتؤكد بيانات مسح الدخل والإنفاق لعام 2018/2017 أن العاملين خارج المنشآت والذين يغلب عليهم العمل غير الرسمي أفقر من نظرائهم العاملين داخل المنشآت في القطاعين الحكومي والخاص، وأن نسبة الفقر ترتفع بين العمالة غير المستقرة منهم على وجه التحديد كما يتضح من الشكلين 8 و9.
- تحول العمل غير الرسمي من وسيلة مؤقتة للدعم وتعزيز الدخل لحين الحصول على عمل رسمي أفضل، إلى نهاية مغلقة لا يُفلت منه من يدخله بغض النظر عن النوع ومستوى التعليم، وهو ما يعني فقدان العاملين في الاقتصاد غير الرسمي أي فرصة للترقي الاجتماعي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عدم تحسن الأوضاع الاقتصادية في

[12] تقديرات المركز بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ILOSTAT.

[13] Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO). 2011. Coping with Crises: Lingering Recession, Rising Inflation, and the Informal Workforce. Inclusive cities project, January 2011

[14] استمر ذلك النمط حتى الوقت الحالي عقب البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته الدولة في 2016، فقد استوعب قطاع التشييد والبناء حوالي 67 بالمائة من إجمالي الداخلين الجدد في سوق العمل في 2017/2016 وهي فرص في معظمها غير رسمية وغير منتظمة (المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي 2017/2016.)

[15] Assad, R. and C. Krafft. 2013. The structure and evolution of employment in Egypt: 1998-2012. ERF, Working Paper 805.

مصر بشكل حقيقي يشعر به المواطن منذ 2008 بالإضافة لعدم توفير المنظومة الرسمية من قطاع عام وخاص لوظائف كافية للشباب[16].

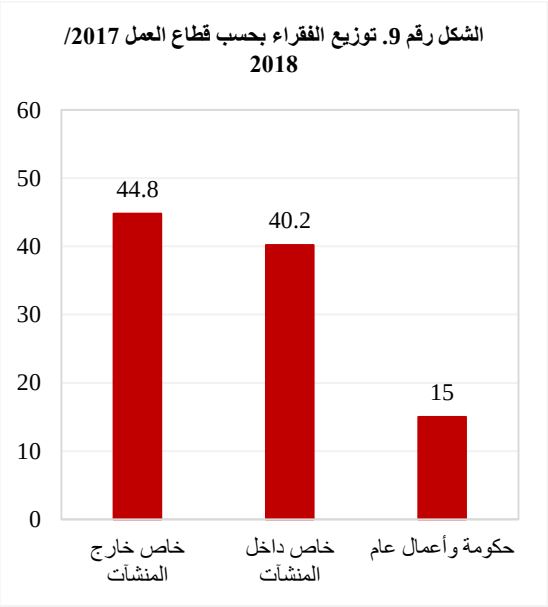

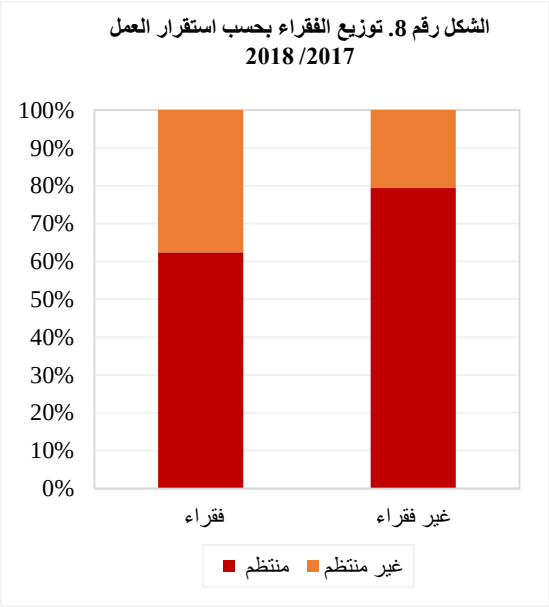

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق 2018/2017.

ثانيا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة أزمة الكورونا

بداية وبشكل عام نود التأكيد على اختلاف تأثير الأزمة الحالية على الاقتصاد غير الرسمي بشكل جوهري عن الأزمات السابقة سواء كانت الأزمة المالية العالمية أو ثورتي 25 يناير و30 يونيو، وذلك من جانبين:

- أولا: أن الأزمة أثرت على القطاع غير الرسمي بنفس القدر الذي أثرت به على القطاع الرسمي. وبالتالي فإنه، بجميع أنواعه، فقد ميزته وقدرته على تعويض تراجع التشغيل بالقطاع الخاص الرسمي أثناء الأزمات. وسيضاعف ذلك من حدة تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري بشكل عام وعلى الطبقات الأفقر في المجتمع بشكل خاص.
- ثانيا: أن العمالة غير الرسمية هي الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس ونقله نظرا لأن غياب أي تغطية تأمينية أو إجازات مدفوعة الأجر يحد من قدرة العمالة غير الرسمية على التزام

[16] Assaad et al. 2019. socioeconomic status and the changing nature of school-to-work transitions in Egypt, Jordan, and Tunisia. ERF, Working Paper No. 1287

المنازل هذا بالإضافة إلى أن أماكن عملهم غالبا ما تفتقر إلى معايير السلامة الصحية والمهنية. وفي حالة الإصابة، يمكن أن تتحول الأماكن الأكثر فقرا إلى بؤر لنشر المرض؛ حيث يصعب على الغالبية العظمى منهم تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي والحجر الصحي المنزلي التي تنصح بها الجهات الرسمية بسبب محدودية الموارد وسوء الظروف السكنية. وفي هذا الصدد، تشير بيانات التعداد العام للسكان إلى أن أكثر من 8.3 مليون نسمة من الفقراء (2.1 مليون أسرة) لا يعيشون في شقة ولكن يسكنون في حجرة أو كشك أو عشة أو خيمة، و6.2 مليون مواطن (1.6 مليون أسرة) ليس لديهم حنفية داخل المسكن، كما أن حوالي 8.4 مليون مواطن (2.2 مليون أسرة) لا يمتلكون حماما أو مطبخا خاصا، وترتفع هذه الأعداد بشكل واضح في محافظات الصعيد كما يتضح من الشكلين 6 و7.

الشكل رقم 6. نسبة الأسر التي تعيش في حجرة، دكان، كشك، عشة، خيمة، حوش مدفن أو عوامة

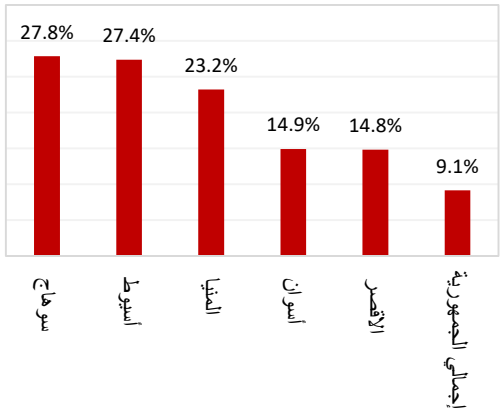

الشكل رقم 7. نسبة الأسر التي لا تمتلك حماما أو مطبخا خاصا

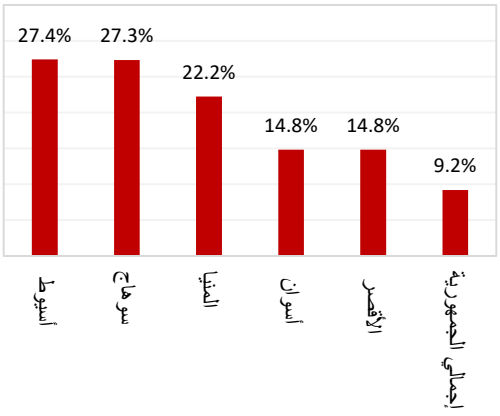

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت 2017.

أما بالنسبة لأزمة كورونا الحالية، فيرتبط التأثير المتوقع للأزمة على جانبي الطلب والعرض بالمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، وعلى ذلك يمكن أن نتتبع خمس مراحل زمنية وفقا لدورة الأزمة، ويلخص الشكل التالي هذه المراحل وذلك على النحو الآتي:

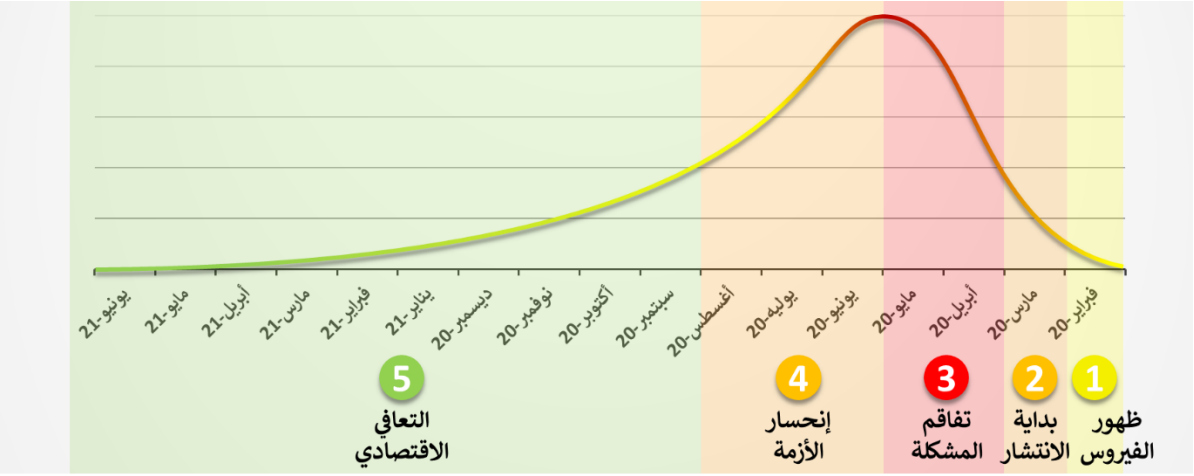

المرحلة الأولى: ظهور الفيروس

شهدت هذه المرحلة بداية الأزمة؛ حيث كان الفيروس غير معروف وظهر في الصين فقط، ولم تكن البلدان العربية وأمريكا الشمالية والدول الأوروبية قد بدأت التأثر به بعد. فقط الصين اتخذت تدابير احترازية ضد الفيروس في هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: بداية الانتشار

بدء انتشار الفيروس في أجزاء من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، واتخذت هذه البلدان تدابير احترازية طفيفة منعا لانتشار الفيروس في حين اتخذت الصين تدابير ضخمة مثل إغلاق منشآت الإنتاج.

المرحلة الثالثة: تفاقم المشكلة

شهدت تفاقم الوضع في أوروبا والشرق الأوسط وتفشي الفيروس في كل من إيطاليا وإيران، وبداية انتشاره في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. في هذه المرحلة تم اتخاذ تدابير احترازية قوية تؤثر على الاقتصاد مثل حظر كافة رحلات الطيران الدولية تقريبا وإلغاء الفعاليات الكبرى. كما شهدت هذه المرحلة أيضا بدايات انحسار الفيروس في الصين وكوريا الجنوبية بفعل التدابير الوقائية التي تبنتها الحكومة.

المرحلة الرابعة: انحسار الأزمة

تشهد بداية انحسار الفيروس في أوروبا والسيطرة عليه في كل من إيطاليا وإيران، ومن ثم استئناف التجارة بين الصين وأوروبا والشرق الأوسط، بينما ستستمر الولايات المتحدة تعاني من مواجهة الفيروس والسيطرة عليه.

المرحلة الخامسة: التعافي

تشهد التعافي الكامل لأوروبا والولايات المتحدة، ولكن تظل هناك اقتصادات أقل أهمية في الشرق الأوسط دون تعاف ولكن تأثيرها على القطاع الخاص غير الرسمي في مصر ضعيف نظرا لضعف التجارة البينية بين هذه الدول وبين مصر حيث تتركز معظم واردات القطاع من الصين.

يستعرض الجدول التالي السيناريوهات المحتملة لتأثير الأزمة على العاملين بالقطاع غير الرسمي في كل مرحلة من مراحل دورة الأزمة في سياق الافتراضات المختلفة لصدمات العرض والطلب.

صدمة العرض: هي عدم قدرة العاملين بالقطاع غير الرسمي على تقديم خدماتهم للغير إما بسبب تعطل سلاسل التوريد المرتبطة بشكل أساسي بالصين (كالعاملين في مجال التجارة خاصة الملابس وكذلك العمالة الحرفية المعتمدة على استيراد مدخلات الإنتاج)، أو بسبب ما اتخذته الدولة من إجراءات احترازية كحظر التجوال ووقف العديد من الأنشطة بشكل كامل وهو ما أفقد قطاعات عريضة من العاملين بالقطاع غير الرسمي القدرة على عرض خدماتها للغير سواء لأفراد أو لشركات رسمية.

صدمة الطلب: أدت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة إلى تقييد حركة المستهلكين ولزوم غالبيتهم المنازل وهو ما أدى بالتبعية إلى تراجع الطلب على منتجات وخدمات العاملين بالقطاع غير الرسمي والشركات غير الرسمية صغيرة الحجم في الأماكن مكتظة السكان بعيدا عن الأماكن الصناعية. كما أن تضرر الشركات الرسمية من الأزمة يعني تراجع طلبها على خدمات العاملين بالاقتصاد غير الرسمي كخدمات النقل على سبيل المثال، خاصة وأن الشركات غير الرسمية غالبا ما تكون الحلقة الأولى في سلاسل التوريد المحلية.

يتكون التحليل من شقين، الأول شق وصفي في ضوء ما تم رصده من تأثيرات محتملة حتى الآن على أرض الواقع. أما الثاني فهو شق كمي يعتمد على تحليل الأثر المماثل

أثناء الأزمة المالية العالمية وكذلك أثناء ثورة يناير، ويقتصر فقط على تأثير الأزمة على أعداد العاطلين لأسباب تتعلق بتوافر البيانات التفصيلية، وكذلك لأن العمالة غير الرسمية هي الأكثر احتمالية للتعرض للبطالة لأنها أول من يتم الاستغناء عنها في أوقات الأزمات من ناحية، ولأنها تمثل 83% تقريبا[17] من العاملين خارج القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام من ناحية أخرى، أي أن لهم الوزن الأكبر على الاطلاق عند حساب معدل البطالة في مصر.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو العرض	التحليل الوصفي	الأثر الكمي[18]
ظهور الفيروس (ديسمبر 2019 – يناير 2020)	صدمة طفيفة في العرض والطلب	▪ تقتصر صدمة العرض على الشركات الصغيرة والعمالة غير الرسمية نتيجة اضطراب سلاسل التوريد الصينية كقطاع الملابس الجاهزة، والالكترونيات وورش النجارة والحدادة وكذلك الحرف اليدوية. ومن المتوقع أن تكون الصدمة محدودة نظرا لاحتمالية وجود	ارتفع عدد العاطلين في مصر بالفعل بنسبة 5.3% في الربع الرابع 2019 ليسجل 2329 ألف عاطل مقابل 2212 ألف عاطل في الربع الثالث 2019. بزيادة قدرها 117 ألف عاطل تقريبا.[19] ارتفع معدل البطالة ليسجل 8% في الربع الرابع 2019 مقابل 7.8% في الربع الثالث من نفس العام.

[17] تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على بيانات منظمة العمل الدولية وكذلك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، باستخدام المعادلة التالية (عدد العاملين بالاقتصاد غير الرسمي) / (إجمالي عدد المشتغلين في مصر – عدد المشتغلين بالحكومة والقطاعين العام والأعمال العام).

[18] يعتمد التحليل الكمي على سنة ميلادية وليست مالية.

[19] تغطي هذه البيانات الربع الرابع من 2019 (أكتوبر – ديسمبر)، أي أنها لا تغطي سوى الشهر الأول من مرحلة ظهور الفيروس، وهو ديسمبر أما الشهر الثاني من هذه المرحلة وهو شهر يناير فهو ينتمي للربع الأول من عام 2020.

		مخزون يمكن الاستعانة به. ▪ لا يوجد صدمة في طلب المستهلكين على خدمات ومنتجات القطاع الرسمي في هذه المرحلة لعدم اتخاذ اي تدابير احترازية في مصر بعد. ▪ بالنسبة لطلب الشركات الرسمية على خدمات العمالة غير الرسمية، فمن المتوقع أن يتراجع بشكل طفيف نظرا لأن العمالة غير الرسمية هي أول من تستغنى عنهم الشركات نتيجة تأثرهم باضطراب سلاسل التوريد الصينية.	
بداية انتشار الفيروس (فبراير – منتصف مارس 2020)	صدمة شديدة في العرض ومتوسطة في الطب	▪ ترجع صدمة العرض بشكل أساسي لبلوغ الأزمة ذروتها في الصين في شهر	تشبه هذه المرحلة الوضع أثناء الأزمة المالية العالمية بشكل كبير، من حيث وجود صدمة

		فبراير وإغلاق المصانع جزئيا في المناطق المصابة، وهو ما أثر على القطاع غير الرسمي المعتمد على سلاسل التوريد الصينية في وقت من المتوقع أن يبدأ فيه نفاذ المخزون المحلي. ▪ **في شهر فبراير** لم تعاني العمالة غير الرسمية التي لا ترتبط بسلاسل التوريد الصينية من صدمة في العرض حتى الآن، لاعتمادهم بشكل أساسي على مجهودهم البدني المباشر كمصدر للرزق كسائقي الميكروباص والتكاتك، والعمالة الزراعية، وأصحاب	خارجية في اقتصاد بحجم الصين، دون وجود صدمات داخلية عنيفة بعد. ومن ثم فإننا نفترض أن يكون التأثير في الفترة الحالية هو ارتفاع عدد العاطلين بنفس نسبة ارتفاعه خلال الأزمة المالية العالمية، وهي 14.4% بنهاية الربع الأول من 2020 ليسجل 2665 ألف عاطل، بزيادة قدرها 336 ألف عاطل تقريبا عن الربع الرابع 2019. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى صدمة العرض والطلب في شهر مارس على وجه التحديد.[20] ويعني ذلك ارتفاع معدل البطالة إلى 9.2% في الربع الأول من 2020

[20] بالرغم من أن نسبة الـ 14.4% قد سُجلت في عام كامل أثناء الأزمة المالية العالمية، إلا أننا نفترض ارتفاع معدل البطالة بنفس النسبة خلال ربع واحد فقط في الأزمة الحالية، وذلك لسببين، الأول أن الأزمة الحالية أشد في التأثير والدليل على ذلك ارتفاع معدل البطالة بالفعل في الربع الرابع من 2019 بنسبة 5.3% في حين لم تكن الأزمة قد اشتدت بعد. أما السبب الثاني فهو التأثير المضاعف للصدمة الداخلية العنيفة التي تعرض لها الاقتصاد المصري.

		عربات الطعام وغيرهم. ▪ **في النصف الأول من مارس** بدأت بوادر صدمة الطلب المحلي في الظهور بالنسبة لمعظم العاملين بالاقتصاد غير الرسمي خاصة في المدن الحضرية الكبيرة، بسبب حالة الريبة والحذر من انتشار الفيروس لدى المستهلكين وهو ما دفعهم إلى قصر استهلاكهم على السلع الأساسية من طعام وشراب فقط. ▪ كما تأثرت الشركات الرسمية بالصدمة، وتوقفت أنشطتها بشكل جزئي لحين البحث عن بدائل للصين، وهو ما أدى إلى تراجع طلبها على خدمات شركات التوريد غير الرسمية.	مقابل 8% بالربع الرابع من 2019.

تفاقم المشكلة (منتصف مارس – مايو 2020)	صدمة أكبر في العرض وصدمة شديدة في الطلب	▪ على الرغم من عودة الصين إلى تشغيل مراكز الصناعة الرئيسية، إلا أن معدلات التشغيل مازالت منخفضة بشكل كبير عن معدلات ما قبل الأزمة، ومن ثم فإن قدرة العمالة غير الرسمية المرتبطة بسلاسل التوريد الصينية على العرض ما زالت ضعيفة، خاصة وأنها ستصطدم بالعديد من المشاكل اللوجستية في النقل والتخليص الجمركي. ▪ كما أن الإجراءات الاحترازية المتخذة محليا ستزيد صدمة العرض سوءًا خاصة بالنسبة للعاملين بالأنشطة التي حظرتها الحكومة كليا	أعلن صندوق النقد الدولي دخول العالم رسميا في حالة من الركود أعنف من الأزمة المالية العالمية، وأن وطأته ستكون أشد على الدول التي تعاني ضعفا مؤسسيا قائما بالفعل، وفي ظل وجود صدمة طلب داخلية أشد عنفا من تلك التي شهدتها مصر أثناء ثور يناير فإن ذلك يعني تفاقم الأثر السلبي بشكل يفوق جميع الأزمات التي مرت بها مصر سابقا. وبناء عليه، نتوقع ارتفاع أعداد العاطلين بنفس النسبة التي ارتفعت بها خلال الأزمة المالية العالمية (14.4%) وكذلك أثناء الربع الأول من 2011 (34.3%) مجتمعين، أي بنسبة 48.7% ليسجل 3463 ألف عاطل بنهاية الربع الثاني من 2020 بزيادة

		كالمقاهي والأسواق الشعبية وأبرزها سوق العتبة وسوق خان الخليلي وكذلك الأسواق الأسبوعية في جميع محافظات مصر. كما أن هذه الإجراءات تعني أيضا صدمة في الطلب في ذات الوقت، على سبيل المثال: سيؤدي وقف الدراسة إلى توقف الطلب على جميع الأنشطة المرتبطة بها كالطباعة والتصوير والمطاعم.. إلخ. ▪ وبوصول الفيروس لأوروبا وأمريكا، فإن ذلك يعني تعثر الشركات الصناعية المصدرة في كل المجالات، ومن ثم التأثير سلبا على العمالة	قدرها 1134 ألف عامل عن الربع الرابع من 2019. ويعني ذلك ارتفاع معدل البطالة إلى 12% في الربع الثاني من 2020 مقابل 8% في الربع الرابع من 2019.

		والشركات غير الرسمية الموردة لها.	
انحسار الأزمة (يونيو – أغسطس 2020)	تعافي تدريجي في العرض واستمرار صدمة الطلب	▪ السيطرة على الفيروس بشكل شبه كامل في الصين، واستمرار أوروبا وأمريكا والدول العربية ومنها مصر في محاولة السيطرة عليه. ▪ تعافي الصين يعني تعافي صدمة العرض للعمالة والشركات غير الرسمية المعتمدة على سلاسل التوريد الصينية بشرط عدم وجود أي مشاكل لوجستية. ▪ استمرار صدمة الطلب المحلي، وهو ما يعني ضعف الطلب على العديد من الأنشطة والعمالة الموسمية التي كانت تنشط خلال شهر	حدثت الصدمة الأكبر في أعداد العاطلين خلال الربع الثاني من 2020 بالفعل، وسترتفع أعداد العاطلين بنسبة أقل كما حدث تماما بعد الربع الأول من ثورة 2011. وبناء عليه، نتوقع ارتفاع أعداد العاطلين خلال الربع الثالث من 2020 بنسب تتراوح بين 1% - 5% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، وهو ما يعني ارتفاع معدل البطالة بنسب تتراوح بين 0.1% و0.5% تقريبا.

		رمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى. ▪ مازالت الشركات الرسمية المحلية لم تتعاف بعد، وهو ما يعني استمرار تراجع طلبها على خدمات العمالة والشركات غير الرسمية، ونفس الشيء بالنسبة للشركات غير الرسمية.	
التعافي (اعتبارا من سبتمبر 2020)	تعافي كامل في العرض وتعافي تدريجي في الطلب	▪ تعافي جميع الدول من الفيروس ومنها مصر، لكن التعافي الاقتصادي سيحدث بالتدريج في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء، ولن تنتظم الحالة الاقتصادية بشكل عام قبل يونيو 2021. ▪ لكن المؤكد أن تعافي القطاع غير الرسمي سيسبق تعافي	تراجع أعداد العاطلين بنسب تتراوح بين 0.1% - 5% على أساس ربع سنوي بداية من الربع الرابع لعام 2020 وحتى استيعاب الزيادة في أعداد العاطلين الذين خلفتهم الأزمة.

		القطاع الرسمي لما له من مرونة تسمح له بالتشكل والتغير بدون تكلفة وفقا لاحتياجات السوق. وستكون الشركات غير الرسمية المرتبطة بسلاسل التوريد الصينية على وجه التحديد أول المتعافين من صدمة العرض. ▪ تحسن تدريجي في معدلات الطلب المحلي بالتوازي مع انتهاء الأزمة داخليا. بيد أن معدلات الطلب لن تبلغ معدلات نفس الفترة في العام السابق بسبب تراجع الدخل المتاح للتصرف لمعظم المصريين خلال فترة الأزمة وعدم تعافيه بشكل كامل بعد. ▪ تعافي تدريجي في طلب الشركات الرسمية على خدمات	

		الشركات غير الرسمية.	

بناء على التحليل السابق، من المتوقع أن تتسبب الأزمة في إضافة ما يتراوح بين 336 – 1307 ألف عاطل إلى إجمالي عدد العاطلين البالغ 2329 ألف عاطل في الربع الرابع من 2019، وهو ما يعني ارتفاع معدل البطالة تدريجيا من 8% في الربع الرابع من 2019 إلى 12.6% في الربع الثالث من 2020 كما يتضح من الشكلين 10 و11.

تفترض هذه التقديرات البدء في التعافي من الأزمة اعتبارا من سبتمبر 2020، وهو ما يعني ارتفاع أعداد العاطلين ومن ثم معدل البطالة بنسب أكبر حال تباطؤ التعافي واستمرار الأزمة لوقت أطول.

كما أن هذه التقديرات لم تأخذ في اعتبارها توقف القطاع غير الرسمي عن القيام بدوره في التوظيف خلال الأزمة الحالية بخلاف الأزمات السابقة. وإذا أُخذ ذلك في الاعتبار، سيتم إضافة 1.6 مليون عاطل[21] إلى التقديرات السابقة، وهي عدد العمالة التي امتصها القطاع غير الرسمي خلال الأزمتين السابقتين (الأزمة المالية العالمية 2008، وثورة 25 يناير 2011)، ومن ثم ووفقا لذلك السيناريو يمكن أن تتسبب الأزمة في إضافة 2907 ألف عاطل إلى إجمالي عدد العاطلين البالغ 2329 ألف عاطل في الربع الرابع من 2019، وهو ما يعني إمكانية ارتفاع معدل البطالة إلى 18.1%.

الشكل 10. التأثير المتوقع للأزمة على أعداد العاطلين في مصر (بالألف)

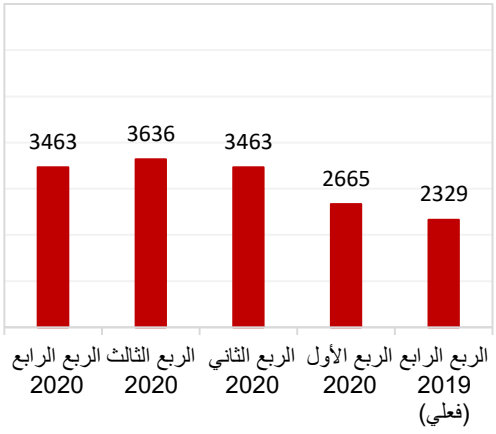

الشكل 11. التأثير المتوقع للأزمة على معدل البطالة في مصر (%)

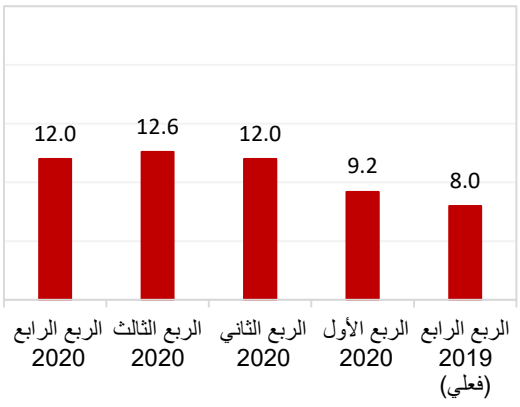

[21] تقديرات المركز بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ILOSTAT.

ثالثا: تأثير الأزمة على معدلات الفقر في مصر

لا شك أن الأزمة الحالية ستؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر في مصر وذلك لأن توقف القطاع غير الرسمي عن العمل يعني فقدان ملايين الأسر مصدر دخلها الوحيد في ظل عدم وجود أي بدائل أخرى. تشير منظمة العمل الدولية إلى أن 0.4% من العاملين بمصر فقراء فقرا مدقعا، و12% منهم فقراء، و44.4% على حافة الفقر ويتسم وضعهم بالهشاشة الشديدة لأي صدمات غير متوقعة كما يتضح من الشكل رقم 12. وهي نسب مرتفعة مقارنة بجميع الدول العربية فيما عدا السودان وسوريا واليمن.[22]

ومن المتوقع أن تتسبب الأزمة الحالية فيما يعرف بأثر الإزاحة، بمعني إزاحة الـ 12% سالفة الذكر من الفقر إلى الفقر المدقع، وإدخال الـ 44.4% (12.9 مليون عامل) تحت خط الفقر.[23] هذا هو الأثر المباشر، إلا أن هناك أثار غير مباشرة أيضا على معدلات الفقر في مصر. وذلك لاعتماد فئات عريضة من الشعب على ذلك القطاع لتوفير احتياجاتهم بأسعار تتناسب مع دخولهم المحدودة، وسيؤدي توقف القطاع عن العمل إلى تراجع معدلات استهلاك هذه الفئات بشكل واضح.

الشكل رقم 12. نسبة العمالة الفقيرة في مصر والدول العربية

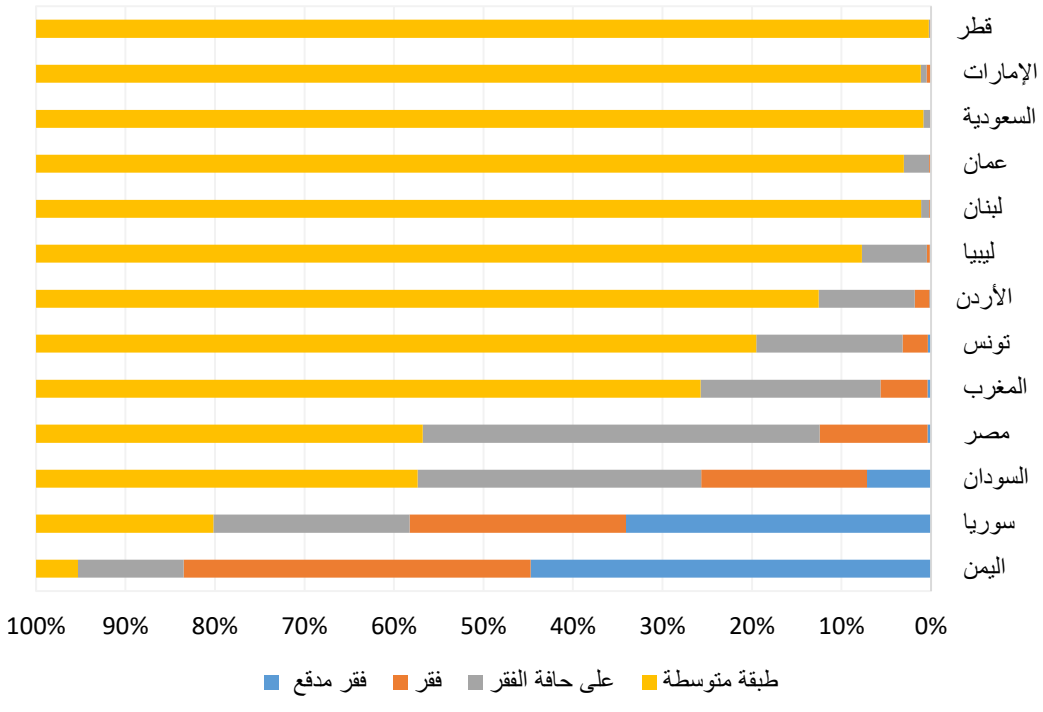

[22] يقاس الفقر هنا وفقا لخوط الفقر الدولية الصادرة عن البنك الدولي.

[23] يقترب ذلك الرقم من أعداد العاملين خارج المنشآت وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وعددهم 11.7 مليون عامل.

رابعا: مقترحات محددة لتخفيف حدة الضرر

إن التنفيذ العاجل لمجموعة من الحلول قصيرة الأجل لتخفيف حدة الأزمة الحالية على العمالة غير الرسمية بشكل سريع، بالتوازي مع تنفيذ استراتيجية متكاملة من الإجراءات متوسطة الأجل لدمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة وتحسين ظروفهم المعيشية بشكل مستدام، يعد ضرورة لسلامة المجتمع بشكل عام ولتعزيز قدرته على مواجهة أي أزمات شبيهة في المستقبل، بالإضافة إلى تجنب حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي يمكن أن تسود المجتمع عندما تجد فئات عريضة من المواطنين نفسها محاصرة في دائرة مفرغة من الفقر والمرض. فلا يجب نسيان أن شرارة الربيع العربي انطلقت من تونس بواسطة عامل غير رسمي عندما أحرق نفسه اعتراضا على مصادرة مصدر رزقه الوحيد.

الإجراءات العاجلة

1. وفقا لمنظمة العمل الدولية، فإن الإجراء الأهم على الإطلاق في مثل هذه الأوقات هو ضمان الحد الأدنى من الدخل للفئات التي تضررت معايشهم جراء الأزمة بالتوازي مع ضمان النفاذ الفعال إلى الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية خاصة للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. كما تؤكد المنظمة على أهمية الحوار المجتمعي وضرورة تقصى التداعيات الاقتصادية على العمالة ومساعدة من ثبت تضرره بنفس كفاءة تقصي الحالات المصابة بالمرض على المستوى الصحي.[24]
2. وبناء عليه، يجب التوسع في تطبيق مبادرة وزارة القوي العاملة والتي تقتضي منح إعانة قدرها 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة مع إدخال الإصلاحات التالية حتى يتم تخفيف حدة الأزمة بشكل حقيقي عن العمالة غير الرسمية من ناحية وكذلك ضمان سلاسة التنفيذ من ناحية أخرى:

[24] ILO. 2020. "ILO Standards and COVID-19 (coronavirus)"

- زيادة قيمة الإعانة بحيث تغطي احتياجات الأسرة الأساسية، وأن يتم صرفها ما دامت الأزمة قائمة وليس لمرة واحدة فقط كما تقتضي شروط المبادرة.
- تحسين آلية جمع البيانات وصرف الإعانة بحيث تتسم بالدقة والكفاءة وأن تحفظ كرامة المستفيد. يقتضي ذلك ربط الرقم القومي للمتقدم بقواعد بيانات وزارة التموين ووزارة التضامن الاجتماعي، وإرسال رسالة نصية تفيد بالاستحقاق من عدمه.
- في حالة الاستحقاق يتوجه المستفيد إلى مكتب البريد الأقرب إليه لصرف الإعانة، وذلك لأن الهيئة العامة للبريد تمتلك حوالي 4 ألاف فرع في جميع أنحاء الجمهورية وهو ما سيضمن عدم التزاحم.
- أن تشمل المبادرة جميع أشكال العمالة الحرة وغير المنتظمة، بدلا من قصرها على قطاعات دون غيرها كما صرح مسئولو الوزارة.
- استغلال المبادرة كفرصة لبناء قاعدة بيانات تفصيلية عن العمالة الحرة وغير المنتظمة في مصر، على أن يتم تحديثها باستمرار بعد ذلك.

3. ضرورة حث جميع الشركات على تفعيل مسئوليتها الاجتماعية والالتزام بمعايير منظمة العمل الدولية والتي تقضي بمنح العمالة إجازات مدفوعة الأجر في أوقات الأزمات وعدم فصلهم من العمل إلا لأسباب تتعلق بعدم كفاءة العامل وضعف قدرته على أداء مهامه ولا يعتبر التغيب عن العمل لأسباب صحية أو أسرية سببا مقبولا للفصل من العمل، كما يجب على أصحاب العمل توفير الحد الكافي من معايير السلامة المهنية والصحية لجميع الموظفين بشكل عام وأثناء فترة الأزمة بشكل خاص، وتوفير جميع الأدوات اللازمة لذلك بشكل مجاني.[25]

4. ضرورة وضع آلية فعالة للمتابعة والتقييم، بحيث يتم التأكد من التزام الشركات بهذه القواعد، وكذلك ضمان سلامة تنفيذ مبادرة وزارة القوى العاملة ووصول الإعانات إلى مستحقيها.

[25] ILO. 2020. "ILO Standards and COVID-19 (coronavirus)"

خامسا: مواطن الضعف المؤسسية التى كشفتها الأزمة

- **ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي في مصر بالرغم من حديث الحكومة بشكل مستمر حول أهمية دمجه في الاقتصاد الرسمي للدولة.** ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى غلبة المنظور الضريبي البحت على تعامل الدولة مع ذلك القطاع لعقود طويلة وغياب استراتيجية شاملة مبنية على نهج مستدام وكذلك ضعف التنسيق بين جميع الجهات المعنية. وقد أثبتت التجارب الدولية أن ذلك النهج المجتزأ غالبا ما يؤدي إلى تكريس البطالة والفقر وعدم العدالة الاجتماعية.[26]
- **كشفت الأزمة أيضا أن القطاع غير الرسمي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد وأنه يقوم بدور جوهري أثناء الأزمات، كما أظهرت قصورا واضحا في رؤية الدولة وطريقة تعاملها مع ذلك القطاع وغياب الرؤية التنموية الشاملة لتطويره.**
- **معاناة العاملين بالاقتصاد غير الرسمي لعدم وجودهم داخل المنظومة الرسمية للدولة،** وهو ما حرمهم من الاستفادة من العديد من الامتيازات التي منحتها الحكومة للقطاع الرسمي، مما سيؤدي إلى تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مصر وترسيخه لأن الأزمة ضربت البعض بشدة أكبر من البعض الأخر.
- **وجود أزمة ثقة كامنة بين المواطن والحكومة،** تجلت بوضوح في عدم التزام المواطنين بشكل كامل بتعليمات وزارة الصحة، مردها الفساد، وتردى الخدمات العامة، وانغلاق آفاق المشاركة السياسية الحقيقية في وضع الأولويات وصياغة الرؤية العامة للدولة. وهو ما جعل عقيدة الدولة تختلف بشكل كبير عن عقيدة المواطن، ودفع الأخير إلى تسيير شئون حياته بعيدا عن الدولة قدر الإمكان. فقام بخلق أنظمة موازية للادخار والاقتراض (الجمعيات)، وأنظمة موازية للقضاء (الجلسات العرفية)، وسعى للعمل والكسب بعيدا عن أعين الدولة (بشكل غير رسمي).

[26] *Loayza, N. 2018. Informality: Why Is It So Widespread and How Can It Be Reduced. The World Bank. Research & Policy Briefs. No. 20, December 2018*

- **غياب قواعد بيانات دقيقة عن العمالة غير الرسمية في مصر** يمكن استخدامها لاستهدافهم بدقة بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل فئة على حده، وتحديد نوع المساعدة أو التدخل المطلوب بحسب كل حالة.
- **ضعف الحياة النقابية في مصر بشكل عام وغياب أي عمل نقابي للعمالة غير الرسمية بشكل خاص،** فقد كشفت الأزمة عن تشتت العمالة غير الرسمية في مصر، وعدم وجود أي شكل تنظيمي يجمعهم بحيث يمنحهم القدرة على التفاوض الجماعي وتوصيل صوتهم للحكومة من ناحية، ويسهل مهمة الحكومة في التعامل معهم بفاعلية أثناء الأزمات من ناحية أخرى كما هو الحال في معظم دول العالم خاصة دول أمريكا اللاتينية.
- **تجريف المجتمع المدني خلال السنوات الماضية،** فقد كان بإمكانه أن يقوم بدور أوسع خلال الأزمة الراهنة إن لم يتم التضييق على عمله وقدرته على الحركة قبل تعديل القانون في أواخر العام الماضي.
- **التعامل مع القطاع غير الرسمي من منظور شركاتي وليس عمالي وهو ما يعني عدم قدرة الدولة على استهداف العمالة غير الرسمية داخل الشركات الرسمية.**

وبناء عليه يجب التحرك في اتجاهين:

- **<u>أولا:</u> وضع استراتيجية متكاملة وجادة لتأهيل القطاع غير الرسمي ودمجه في الاقتصاد الرسمي للدولة بعيدا عن النظرة الضريبية وتشتت أدوار الجهات الحكومية المختلفة،** خاصة في ظل وجود حافز لدى العاملين بالاقتصاد غير الرسمي للانضمام للمنظومة الرسمية وإن كان بها مشاكل لأنهم أدركوا الفرصة الضائعة لعدم وجودهم بها أثناء الأزمات.

يجب أن تنطلق هذه الاستراتيجية من منظور تنموي وأن تعالج الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي وتسببت في هشاشة العاملين فيه في المقام الأول، وأهمها ضعف وتعقد المنظومة الرسمية للدولة، وغياب الخطوات الأولى للتحول للمنظومة الرسمية من خلال شبكة حماية اجتماعية قوية تتكون من تأمين صحي واجتماعي وتأمينات بطالة كما حدث في أمريكا اللاتينية.

كما يجب أن تحتوي هذه الاستراتيجية على سياسات تفصيلية تفرق بين العمالة غير الرسمية من ناحية والشركات غير الرسمية من ناحية أخرى، وكذلك بين ما يجب دمجه في الاقتصاد الرسمي من الشركات والمشروعات وما لا يجب لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية حاليا بإعداد دارسة تفصيلية حول الأبعاد الواجب توافرها للتعامل بشكل مستدام مع القطاع غير الرسمي.

- **ثانيا: تعزيز قدرة العمالة بشكل عام وغير الرسمية بشكل خاص على التكيف أثناء الأزمات،** ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق ما يُسمى بالدخل الأساسي المعمم (Universal Basic Income.) والذي يقتضي إعطاء كل مواطن مرتبا شهريا ثابتا يغطي احتياجاته الأساسية، دون أي شروط تتعلق بالدخل والثروة، ولا بكيفية إنفاقه، ولا حتى بانتظام الأطفال في المدارس والرعاية الصحية.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

2020 ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية (c)
جميع الحقوق محفوظة